

الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

اعتماد رقم 12 ل 11 أبريل 1987 ج ر رقم 38 ل 6-9-1989

Ligue Algérienne des Droits de l'Homme – LADH

Agrément no 12 du 11-04-1987 -- JO no 38 du 6-9- 1989

===== ladhdz @ yahoo.fr =====

بيان صحفي

تابعت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بأسى وقلق بالغين الأحداث المأساوية التي عاشتها سواحل مدينة عنابة في الأيام الماضية والتي ذهب ضحيتها شبابين في مقتبل العمر، وإصابة العديد بجروح وعاهات مستديمة ونجاة البعض من الموت باعجوبة . نتيجة إضطدام باخرة حراس السواحل بالقارب لذي كان يحمل 23 مهاجرا سريا

وإن كانت قضية الهجرة غير الشرعية مطروحة في بلادنا منذ سنوات وجوبت بوسائل قانونية وأمنية ، وتعرض فيها شبابها للغرق والفقدان وسوء المعاملة على أيدي حراس الشواطئ الإيطاليون والإسبان فإن الجديد في الأحداث الأخيرة ، هي طريقة تعامل الوحدات الجزائرية لحرس الشواطئ مع هذه المجموعة من المهاجرين الغير شرعيين ، وقيامها بإغراق القارب الذي كان يقلمهم

إن ما قامت به وحدات حرس السواحل في مطاردة مثيرة، إتجاه قارب المهاجرين الغير شرعيين ، يعد سابقة خطيرة في التعامل مع هذه الفئة ، بحيث ان الشهادات المقدمة من الناجين تؤكد وان هذه الوحدات تعاملت بعنف كبير إتجاه القارب الذي كان يحملهم ن بحيث قصف باديء الأمر بمواد صلبة ، ثم تعمدت الهجوم عليه والإرتطام به ، مما حطمه كلية وسقوط كل ركابه في البحر

إن إرتطام باخرة حربية بقارب صغير في عرض البحر به مجموعة من الأشخاص ، لا يؤدي إلا لإغراق القارب وركابه ، وهو تصرف لاإنساني ، يندرج ضمن الأفعال المجرمة قانونا . مما يتطلب فتح تحقيق قضائي وإحالة الفاعلين والأمريين على العدالة

إن حالة اليأس التي بلغت حد القنوط لدى شبابنا وفئة عريضة من مواطنينا ، لايمكن مواجهتها بهذه الأساليب ، التي لا تزيد الشرخ بين السلطة والمواطن إلا إتساعا ، وإنما تواجه ببرامج تنموية ، توفر مناصب عمل للبطالين وتعيد الأمل لليائسين. وبإنفتاح ديموقراطي وحكم راشد يحقق تنمية بشرية تمكن المواطن الجزائري من تحقيق طموحاته وتطوير إبداعاته

إن رئيس الجمهورية شخصيا إعتترف بمناسبة إجتماعه مع الولاة سنة 2007 بتقصير الدولة بالتكفل بقضايا الشباب و أن السياسة المتبعة لم تكن إطلاقا في مستوى تطلعات الشباب ، وقد إستبشر الجزائريون خيرا وخاصة و المعايينة قام بها رئيس الجمهورية ، وبدل أن تنطلق منذ ذلك الحين برامج للتكفل بإنشغالات الشباب ، لجأت لحكومة إلى إصدار قانون يجرم " الحرقه" كما إنخرطت في البرنامج الأوروبي لمكافحة الهجرة السرية ، و إستمرت في ممارسة سياستها في التمييز ، واللاعقاب ، وعدم تكافؤ الفرص ، وتغافلها عن الرشوة والفساد بجميع أشكاله ، وإعلان أرقام يرفضها الواقع عننسبة البطالة في المجتمع وعليه فإن سياسة الحكومة في مجملها تشكل عنفا يمارس ضد الجزائريين وهي التي وفرت المناخ المناسب لهجرة الشباب وغير الشباب. والعجيب في الأمر أنها توفر كل الشروط لهروب كل الجزائريين – ما عدا طبعا المستفيذين من الربيع- و في نفس الوقت تجرم هذا الهروب

إن الحكومة الجزائرية مدعوة للإحساس والوعى وأن عدد الجزائريين الذين يسعون للهروب من جحيم سياستها في إزياد مستمر ، وإن عدد ضحايا " الحرقه" من موتى ومفقودين في تكاثر وهي مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى للإقرار وأن الأحداث مؤلمة ، وأنها أصابت الجزائريين في مشاعرهم ، وخاصة العائلات التي فقدت أحد أفرادها. وأن التغاضي عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ونمو مآسيها لا يمكن قبوله لا أخلاقيا ولا قانونيا

و الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان إذ تدعو الحكومة الجزائرية إلى رفض المقاربة الأمنية المعتمدة من قبل الدول الأوروبية في معالجة قضية الهجرة السرية ، والعمل مع الشركاء الأوروبيين على تبني إستراتيجية عامة لهذه الإشكالية ، تأخذ الجزائر فيها المكانة التي تستحقها في إطار الشراكة الأورو- متوسطة ، وترفض دور مراقب أو حارس الحدود لأوروبا الكبيرة التي في كل يوم تزيد في إحكام غلق أبوابها

تطالب الحكومة بتوفير الوسائل الكفيلة بتدبير مسألة الهجرة السرية خارج النطاق الأمني وإنشاء شرطة خاصة بمراقبة الحدود بتكوين خاص ، يزود أفرادها بالمعارف الكفيلة بتوفير الضمانات القانونية والإنسانية للمهاجرين الغير الشرعيين

فتح تحقيق قضائي في الأحداث الأخيرة التي عرفتها شواطئ عنابة وإحالة المتسببين والأمينين بإغراق قارب المهاجرين للعدالة

الجزائر في 16 أوت 2009
عن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
الرئيس
بوجمعة غشير